



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية الآداب / قسم اللغة العربية

**المَبَاحِثُ الصَّوْتِيَّةُ فِي كِتَابِ فَرَائِدِ المَعَانِي فِي  
شَرْحِ حِرْزِ الأَمَانِي وَوَجْهِ التَّهَانِي لابن داود  
الصَّنْهَاجِي (ت ٧٢٣هـ)**

رسالة قدّمتها الطالب

**طلال عدنان عبيد الحَجَّامِي**

إلى مجلس كلية الآداب / الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها

**بإشراف**

**الأستاذ المساعد الدكتور**

**علاء جبر محمد الموسوي**

٢٠١٣م

١٤٣٤هـ



## الخاتمة

## بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله الأول الذي لا أولية لأوليته، والآخر الذي لا أخرية لآخريته وصلى الله على صفوته من خلقه محمد وعلى آله وصحابه.

ويعد ..

فبعد هذه الرحلة مع الصنّهاجي، وجهوده في مجال الأصوات، انتهى البحث إلى إثبات جملة نتائج، لعلّ أبرزها:

١- اعتمد الصنّهاجي اعتماداً كلياً في إغناء ثقافته على مؤلفات من سبقه من اللغويين، وعلماء التجويد، كسيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن جني، ومكي بن أبي طالب، والداني، وابن البادش، وغيرهم، إذ كان يبحث في كلّ موضوع من موضوعاته، عن أحسن كتاب، أو كتبٍ ألّفت في هذا الموضوع أو ذاك ثم يجعلها مورده .

٢- اعتمد الصنّهاجي في عرض مادته اللغوية عامة، والصوتية خاصة، على منهجين مختلفين، الأول: المنهج الوصفي - المعياري، إذ وجدنا مظاهر الوصف واضحة عنده، أما الثاني فهو المنهج التعليلي، إذ إنّه يناقش الآراء بالحوار، والتعليل، والتفسير، ويبيد نقده، وتخطئته، وتصويبه على الرغم من تقديره جهود العلماء الذين سبقوه .

٣- لجأ الصنّهاجي إلى طريقة طرح الأسئلة وافتعالها عند عرضه المادة وفي أثناء تعليقاته بغية إيصالها إلى المتلقي بالطريقة المثلى، بقوله: إن قال قائل، أو إن قيل، أو إن قلت، ثم يجيب على المستشكل فيبدأ بقوله: فالجواب، أو قيل، وهذه طريقة سلكها على طريق العلماء قبله، ولجأ إلى التكرير من الأمثلة التطبيقية في عرض المادة الصوتية بغية إيصالها بالطريقة المثلى .

٤- اعتمد الصنّهاجي آراء البصريين والكوفيين، ولم يبدُ منه ما يشير إلى أنّه ينتمي إلى أحد المذهبين، أو يرحبه أو يميل إليه، إذ قرب بين المذهبين، وحاول الجمع والتوفيق بينهما، وصحح طريقتهما في التعليل، من غير ترجيح بينهما.

٥- أبان البحث عن معرفة الصنّهاجي مفهومي التماثل والتخالف، وذلك عند بيانه التغيّرات الصوتية التي تحدث لأصوات معينة، وإن لم يكن عبر عنهما بالمصطلحين المعروفين عند المحدثين .

٦- عبّر الصنّهاجي بالانسفال عن الاستفال الذي ورد في نصوص العلماء الذين سبقوه، والذين أجمع أغلبهم على تسميته بالاستفال، وهي التسمية التي استقر عليها المحدثون أيضاً.

٧- دأب الصنّهاجي على استعمال مصطلح واحد للتعبير عن الظاهرة الصوتية التي يتحدث عنها، ولم يستعمل أي مصطلح مرادف للمصطلحات التي استعملها، وذلك فيما يتعلق بالدراسة الصوتية.

٨- لم يعتن الصنّهاجي كثيراً بترتيب الأصوات داخل المخرج الواحد، ويظهر ذلك واضحاً في حديثه عن مخارج طرف اللسان، إذ إنّه اكتفى بذكر مخارجها من دون أن يصدر منه أي تقديم لصوت على آخر.

٩- تابع الصنّهاجي القدماء في حديثه عن صفات الأصوات، ولم يخالفهم في تحديده الأصوات التي تتدرج ضمن أغلب الصفات التي ذكرها.

١٠- عدّ الصنّهاجي الخفاء ظاهرة تحدث في الأصوات وهي مؤتلفة، وعدّ الأصوات الخفية ضعيفة في التركيب مما يجعلها حاجزاً ضعيفاً يُقرب بعض الأصوات من بعض.

١١- اقتصر الصنّهاجي على وصف الضاد بالاستطالة متابعاً في ذلك أغلب علماء التجويد الذين قصروا هذه الصفة بصوت الضاد فقط، ومخالفاً بذلك سيبويه الذي خصّ الشين بالاستطالة فضلاً عن الضاد، ووصف الشين وحدها بالتقشي، متابعاً في ذلك عدداً من علماء التجويد، ومخالفاً بذلك سيبويه وأغلب علماء اللغة الذين وصفوا بهذه الصفة أصواتاً أخرى فضلاً عن صوت الشين.

١٢- جوّز الصنّهاجي الإبدال بين الحرفين المبدلين، وإن كانا متباعدين في المخرج والصفة، كالإبدال بين التاء والواو، وبين الهاء والياء.

١٣- بينت الدراسة أنّ الاصوات التي اختلف القدماء في إدغامها هي أصوات الفم واللسان، ولم نجد أثراً لأصوات أقصى اللسان والحلق وما تلاهما، وهذا يؤكد أنّ قابلية اللسان المرنة تساعد في تقريب الأصوات التي تقع في منطقة الفم واللسان، ممّا يسهّل عملية الإدغام، في حين تجعل صلابة عضلة الحلق الإدغام في أصوات هذه المنطقة مستثقالاً، فضلاً عن أنّ هذه الأصوات قليلة في الكلام، في حين نجد أصوات الفم واللسان كثيرة في كلام العربية .

١٤- رأى الصنّهاجي أن تسمية الإدغام في مثل (سَلَكَكُمْ) و (مَنَاسِكُكُمْ)، من كلمة واحدة فيه مسامحة، وهو في الحقيقة من كلمتين هما الضمير وما اتصل به، وهذا الأمر قد سبقه إليه بعض علماء التجويد.

١٥- جَوَزَ الصنّهاجي إدغام الأخرج في الأدخل، إذ ذكر أنّ الحاء تدغم في العين في موضع واحد، والمعروف أن الحاء أخرج في الحلق من العين، والعين أدخل منه في الحلق، وإدغام الأخرج في الأدخل لا يجوز على نحو ما هو مقعدّ عند القدماء.

١٦- سار الصنّهاجي على نهج علماء التجويد بتجويزه إدغام بعض الأصوات في مقاربتها، وهي التي منع النحويون إدغامها في مقاربتها، وهي أصوات (الشين، والضاد، والراء)، فقد منع النحويون إدغام الشين في مقاربتها؛ لأن فيها تفشياً، فكرهوا إذهابه بالإدغام؛ وأجاز الصنّهاجي إدغامها في السين؛ لاتفاقهما في بعض الصفات، وقد منعوا إدغام الضاد في مقاربتها لما فيها من الاستطالة، وأجاز الصنّهاجي إدغامها في الشين؛ لتقارب مخرجيهما، ومنع أغلب النحويين إدغام الراء في مقاربتها؛ لأنها مكررة، فكرهوا أن يدغموها مع ما ليس يتفشى في الفم معها، وأجاز الصنّهاجي إدغامها في اللام، وخالف النحويين بتجويزه إدغام الجيم في التاء، وإدغام السين في الشين، معللاً ذلك بالتقارب في بعض الصفات بين هذه الأصوات، ومتابعاً بذلك علماء التجويد.

١٧- رجّحت الدراسة أنّ ما أقره الصنّهاجي وأكثر القدماء من أن همزة (بين بين) في حكم المتحركة هو الصواب، وأنّ هناك علاقة ذهنية بين الهمز وتخفيفه (بين بين) جعلت تلك الحالة بين الساكن والمتحرك، وذلك ممّا استساغه العربي بحسّه المرفه.

١٨- ردّت الدراسة رأي بعض المحدثين القائل بأن ظهور الهمزة في نحو: (قائل) و (بائع) يرجع إلى احتمال أن يكون الأجوف من هذه الأفعال في الأصل مهموزاً، فيكون الأصل في قال يقول: قَالَ يَقُولُ، وباع يبيع: بَاعَ يَبِيعُ، وهذا ما لا يقوم عليه دليل؛ لأنّه يفترض أنّ جميع الأفعال الجوفاء مهموزة في الأصل، وهو خلاف ما وصل إلينا في المصادر المتخصصة جميعها.

١٩- بيّنت الدراسة أن الدرس الصوتي الحديث لم يقر ما ذهب إليه القدماء بالقول إنّ الهمزة المفردة تُخفف بإبدالها حرف مدّ، إذ فسر المحدثون الذي حدث في تخفيف الهمزة الساكنة بأنّه انتقال من مقطع منبور نبر توتر، وهو مايمثل الهمزة المحققة، إلى مقطع منبور نبر طول، وهو مايمثل الهمزة بعد التخفيف، أمّا في حالة تخفيف الهمزة المتحركة، فالذي حدث هو سقوط الهمزة وتعويضها بصوت صامت يجانس ما قبله، وأوضحت الدراسة

أنَّ الدرس الصوتي الحديث لم يقر ما ذهب إليه القدماء من قلب الهمزة الثانية من الهمزتين إلى حرف مدّ، إذ فسر المحدثون الذي حدث في حالة سكون الهمزة الثانية من نحو: (أُمن) بأنه ليس بدلاً، وإنما هو سقوط الهمزة الثانية وتعويضها بحركة قصيرة مجانسة لما قبلها، وأما إذا تحركت الهمزة الثانية بالكسر على نحو ما في (أُمَّة)، فالذي حدث هو سقوط الهمزة، وحينئذٍ تتصل الفتحة بالكسرة .

٢٠- تابع الصنّهاجي أغلب النحويين في القول بعدم جواز تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة نحو: ( أُمَّة) وشبهه؛ لأن العرب لا تجمع بين همزتين في كلمة واحدة، مخالفاً بذلك طائفة من علماء التجويد الذين أجازوا تحقيق الهمزتين في هذا الباب.

٢١- تابع الصنّهاجي علماء التجويد بجعله الروم في المكسور والمضموم، من دون المفتوح؛ لأن المفتوح أخف وحركته أسرع ظهوراً فلو رام الرائم الإتيان ببعضها وجزئها جاء بكلاً وجملتها، مخالفاً سيبويه الذي خصّه بالمضموم والمكسور والمفتوح، أما الإشمام فقد خصّ به المرفوع والمضموم متابعاً في ذلك سيبويه وأغلب العلماء.

٢٢- أشار الصنّهاجي إلى أن الإمالة قد وجدت أصلاً لتحقيق الانسجام الصوتي، والتخفيف من الجهد العضلي عند بعض القبائل، فضلاً عن التقريب بين بعض الأصوات، وهي الألف والياء من جهة، والفتحة والكسرة من جهة أخرى، وهو ما أكده علم الأصوات الحديث، فضلاً عن أننا استنتجنا أن الصنّهاجي يرى أن الإمالة تحدث في الحروف، وفي الحركات .

٢٣- بيّنت الدراسة أن الصنّهاجي يرى أن الألف هي التي تمال نحو الياء، ولأجل ذلك تمال الفتحة قبلها نحو الكسرة .

٢٤- تابع الصنّهاجي القدماء في الإشارة إلى مسألة ( الحاجز الضعيف)، ويقصد به الحرف الساكن، إذ عدّه القدماء حاجزاً غير حصين، ولا يُعدّ مانعاً للقلب، إذا ما وقع بين حرفين تقتضي آلية النطق قلب أحدهما ليمائل الآخر.

٢٥- عدّ الصنّهاجي الألفاظ من نحو: (الطوبى) و(الكوسى)، صفاتٍ قلبت فيها الياء واواً، في حين عدّها سيبويه وأغلب اللغويين أسماءً قلبت ياؤها واواً.

٢٦- ذهب الصنّهاجي إلى أن أقوى المد وأعلاه هو للألف، والياء والواو ملحقان بها، وهو ما ذهب إليه طائفة من اللغويين، وأكّده علم اللغة الحديث.

ولله الحمد من قبل ومن بعد